الأمم المتحدة S/PV.5970

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٧٠**

الخميس، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كافاندو	(بوركينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد ترزي دي سانت أغاتا
	بلجيكا	السيد بل
	بنما	السيد سويسكم
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد داي بينغو
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد هوانغ شي ترونغ
	كرواتيا	السيد سكراتيتش
	كوستاريكا	السيد ويسليدر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-49574 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد يان غرولز، الممثل الدائم لبلجيكا، على عمله رئيساً لمجلس الأمن في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير غرولز على ما أبداه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد دوالي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالتوقيع على اتفاق السلام والمصالحة (”اتفاق جيبوتي“) بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في جيبوتي يوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وبالأعمال التمهيدية التي قامت بها اللجنة الرفيعة المستوى واللجنة الأمنية المشتركة التي أُنشئت بموجب ذلك الاتفاق، وبالتطورات السياسية الأخيرة. ويعرب مجلس الأمن عن تصميمه على أن يكون الاتفاق بمثابة الأساس لإحلال السلام والأمن والاستقرار على الدوام لصالح شعب الصومال، بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية في نهاية المطاف. ويثني مجلس الأمن على الجهود التي بذلتها الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال تحقيقاً لهذه الغاية والتزامهما بالسلام.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا على احترامه لسيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحدته.

”ويعرب مجلس الأمن عن امتنانه للممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد أحمد ولد عبد الله، ولمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على وساطتهما في الحوار بين الطرفين وحشدهما التأييد للعملية السياسية. كما يعرب مجلس الأمن عن امتنانه لحكومة جيبوتي على استضافة المحادثات بين الطرفين.

”ويدعو مجلس الأمن الطرفين إلى الوفاء بجميع عناصر الاتفاق بالكامل. ويؤكد المجلس بوجه خاص على الأهمية الحاسمة لاتخاذ الطرفين جميع التدابير اللازمة لكي يكفلا، دون تأخير، وصول المعونة

الإنسانية والمساعدة إلى الشعب الصومالي دون عراقيل، ولقيام الطرفين وحلفائهما بوضع حد لجميع المواجهات المسلحة. ويعرب مجلس الأمن عن دعمه لتنفيذ الاتفاق وعزمه على استعراض تنفيذه باستمرار.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويحث المجتمع الدولي مرة أخرى على تقديم الموارد المالية والأفراد والمعدات والخدمات اللازمة لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشكل كامل.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بطلب الطرفين الوارد في اتفاق جيبوتي بأن تأذن الأمم المتحدة وتضطلع، في غضون فترة ١٢٠ يوماً، بنشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار. كما يشير المجلس في هذا الصدد إلى البيانات الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخة ٢٩ حزيران/ يونيه و ٨ آب/أغسطس و ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

”إن مجلس الأمن، إقراراً منه بالتطورات السياسية الإيجابية التي حدثت مؤخرا في أعقاب اتفاق جيبوتي، على نحو ما أكده السيد ولد عبد الله، يؤكد من جديد استعداده، على النحو المبيَّن في القرار ١٨١٤ (٢٠٠٨)، للنظر، في الوقت المناسب، في إنشاء عملية لحفظ السلام تخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، رهناً بإحراز تقدم في العملية السياسية وتحسُّن الوضع الأمني في الميدان.

”ويشير مجلس الأمن إلى خطط الطوارئ التي وضعها الأمين العام من أجل إنشاء بعثة حفظ سلام متكاملة تابعة للأمم المتحدة في الصومال، والتي توصي بوضع خطط لنشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار، في إطار النهج الذي عرضه الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/178).

”وفي هذا الصدد، يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يُفَصِّل خططه للطوارئ ويقدم، بالتشاور مع الطرفين والأطراف المعنية الأخرى، وصفا مفصلا وموحداً لقوة متعددة الجنسيات ممكنة التحقيق، وولايتها والمهام المستمدة منها، لتشمل في جملة أمور حجم تلك القوة التي تُنشر تدريجيا، ونطاقها الجغرافي، ويقدم كذلك مفهوما مفصلا للعمليات لأي عملية ممكنة التحقيق من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

”كما يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة بتحديد ومفاتحة الدول التي يمكن أن تسهم بالموارد المالية والأفراد والمعدات والخدمات اللازمة، وهو على أهبة الاستعداد لدعم الأمين العام في هذا الصدد، ويدعو الدول إلى الاستجابة لهذا الطلب.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ الطرفين لاتفاق جيبوتي، يتضمن آخر المعلومات عن الأوضاع السائدة في الميدان، فضلا عما يعتزم القيام به، بما في ذلك إجراء مناقشات مع الدول المساهمة المحتملة، وذلك في غضون ٦٠ يوماً“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2008/33.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.